سلام . وتمثلت هذه الاعمال في :

١ ــ تعزيز الاستيطان في شرم الشيخ ، حين احتفلت سلطات الاحتلال في أواخر شهر آذار الماضي بتدشين محطة للركاب في مطار « اوفيرا » وتدشين محطة لباصات « ايجد » وبلغت تكاليف محطة المطار مليوني ليرة اما محطة الباصات فقد بلغت تكاليفها مليون ونصف المليون ليرة . ومن المعروف ان مطار شرم الشيخ استقبل خلال العام الماضي ٧٢ الف مسافر قدموا الى هناك بواسطة طائرات « اركيع » الاسرائيلية ، وتتكهن وزارة المواصلات الاسرائيلية بأن يصل عدد السياح في عام ١٩٧٥ ، الى ١٢٠ الف سائح ، وفي عام ١٩٨٠ ، ٢٠٠ الف سائح .

ومن الجدير بالذكر ان وزير المواصلات شمعون بيرس عبر في كلمة القاها بمناسبة الاحتفال بتدشين محطة الركاب عن أمله بأن يكون بوسع مطار اوفيرا في المستقبل ، استقبال طائرات اضخم من تلك التي يستقبلها الان وان يغدو مطارا مدنيا دوليا ، وشدد على ان الجمهور الاسرائيلي موحد تجاه مصير منطقة شرم الشيخ التي تصر اسرائيل على عدم الإنسحاب منها . وقد ربط بيرس عملية تكريس الاحتلال بخطاب الرئيس السادات الذي قال فيه انه لم يبق أمامنا الا المعركة بقوله : « ان خطاب السادات الاخير هو بمثابة خطاب وداع لاية تسوية ممكنة ، وضربة مميتة لاية تسوية ، وان الجواب الاسرائيلي لن يكسون خطابات على غرار تلك الخطب ... » ومن الواضح ان الجواب الاسرائيلي جاء على شكل تكريس للاحتلال بواسطة تدشين المحطتين المذكورتين ، وتوسيع رقعة الاستيطان هناك بواسطة اقامة فنادق كبيرة تتسع لالفي سرير ، وتشجيع السكان اليهود على الاستيطان في مدينة اوفيرا التي يقدر الاسرائيليون بأن عدد العائلات اليهودية التي ستستوطنها سيبلغ في عام ١٩٧٨ حوالي الف عائلة .

٢ ــ العمل على اقامة فندق في منطقة « نعمة » في جنوب سيناء يتألف من ٨٠ غرفة ، وتبلغ تكاليف انشائه مليونين وربع المليون ليرة .

٣ ــ اعتزام سلطات الاحتلال اقامة مستوطنة رابعة في قطاع غزة شمالي خانيونس تحمل اسم «سميري» ، وذكر ان المستوطنة ستعتمد على الزراعة .

٤ ــ تحويل مستوطنة « مخورا » في منطقة بيت غوريك شرقي نابلس الى مستوطنة دائمة ، حيث يجري العمل على قدم وساق لاقامة المباني الجديدة في منطقة تبلغ مساحتها الف دونم . ومن المعروف ان سلطات الاحتلال استولت عقب حرب حزيران على اراض واسعة للقرية العربية واغلقتها بحجة الامن ، وقد أقيمت المستوطنة على جزء من هذه الاراضي ، وازاء احتجاج سكان القرية على ذلك ، ادعت سلطات الاحتلال بأنها لم تستول على ٢٥ الف دونم كما ذكر الاهالي ، وان كل ما في الامر ان صفقة قد عقدت بين السكان وادارة ارض اسرائيل ، حيث « وضعت ادارة ارض اسرائيل يدها على الف دونم من الاراضي الصخرية وفي المقابل تلقى سكان القرية الف دونم من الاراضي الزراعية » والحقيقة ان هذا القول يتسم بالسخافة والاستخفاف بالعقل والمنطق ، فهل تملك ادارة ارض اسرائيل ارضا في منطقة بيت غوريك لتقوم بعملية المبادلة ؟

٦ ــ العمل على ربط مستوطنات الغور بشبكة الكهرباء الاسرائيلية ، فقد تمت الموافقة اخيرا على ربط شبكة المستوطنات (١٢ مستوطنة) بشبكة الكهرباء ، بغرض جعلها امتدادا طبيعيا لمستوطنات بيسان في الشمال ، ومن المحتمل ان تستكمل العملية خلال عام .

حول حق اليهود شراء اراض في الضفة : تمشيا مع سياسة الضم والمصادرة والتعويضات لتكريس الاحتلال واضفاء صفة الشرعية عليها ، اقدم وزير الدفاع موشيه ديان على خطوة خطيرة حين قدم مشروع اقتراح يسمح بموجبه لليهود الاسرائيليين بشراء اراض في الضفة الغربية وتسجيلها في الطابو ، وقبل التطرق الى ردود الفعل لدى التكتلات السياسية الاسرائيلية ومواقفها من اقتراح ديان سنتحدث قليلا حول الدوافع الكامنة وراء هذا الاقتراح . هنالك دوافع ايديولوجية صهيونية تجيش في صدر ديان، اذ انه يعتبر فلسطين بكامل أجزائها ومناطق عربية اخرى محتلة او غير محتلة تعتبر «أرض اسرائيل» ، ولذا فانه لا يستطيع فهم عدم السماح لليهود بشراء الاراضي في الضفة ، « ينبغي ان توضحوا لي ، لماذا لا يحق لليهود شراء الاراضي من عرب المناطق ؟ لقد منعتنا حكومة الانتداب من شراء الاراضي ، والان نأتي ونمنع انفسنا ... لقد وقف الجعبري ضد بيع الاراضي لليهود ، ولكن هل الجعبري يعتبر مرشدا للصهيونية ؟ » (معاريف ١٩٧٣/٣/٣٠).

لقد خلق اقتراح ديان ثلاثة اتجاهات داخل الحكومة ، الاتجاه الاول يدعم الاقتراح ويقف